



بيان

وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

سعد بن عبدالله السعد
السكرتير أول

أمام

اللجنة الأولى (نزاع السلاح والأمن الدولي)

الدورة السادسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

التاريخ: ١٣/١١/١٤٣٢هـ
الموافق: ١١/١٠/٢٠١١م



السيد الرئيس،

في البداية يسر وفد حكومة المملكة العربية السعودية أن يتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وإلى أعضاء المكتب الموقر. ونؤكد دعمنا لكم، ونثق بأن الحكمة والخبرة والقدرة المفعمة بالإرادة ستمكنكم من الولوج إلى آفاق مرحلة جديدة تتسم بالرغبة الصادقة في الوصول بأعمال اللجنة الأولى إلى نتائج يصبو إليها أعضاء الأسرة الدولية، بكثير من الأمل في التخلص من شبح الخوف من عودة أجواء التوتر في العلاقات الدولية المسكونة بهاجس التكالب على تطوير وإنتاج وامتلاك المزيد من الأسلحة المدمرة، الأمر الذي سيضعف من حالات التدهور الأمني للعديد من المجتمعات الإنسانية، ويعرض السلم والأمن الدوليين للكثير من المخاطر.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

إن المملكة العربية السعودية ترى أن هناك تحديات حقيقية تواجه الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي نظراً لضعف مصداقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية السابق إبرامها، ويساورها قلق عميق جراء المناخ الدولي الراهن في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعلى نحو خاص التلوك



في احترام الأولويات المرجعية التي تركز على رزمة المعاهدات الدولية، والقرارات الأممية، والمقررات الدولية المعنية، حيث إنه وعلى الرغم من عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والاعتقاد السائد لدى العديد من المهتمين بأن هذه المعاهدة تشكل حجر الزاوية في بناء المنظومة الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، إلا أن الجهود الدولية في الإطار متعدد الأطراف لا تزال دون المستوى المطلوب، وهو ما يجعل المشهد الحالي مشوباً بالغموض، وعدم اليقين مما يدفع إلى ضرورة النظر في مسارات جادة للتفاوض البناء الهادف للوصول إلى اتساق بين ركيزتي منع ونزع الأسلحة النووية لتعزيز دواعي الأمن والاستقرار الدوليين، ومواءمة ذلك بإمكانية تلبية متطلبات استخدام البشرية لحق الحصول على معطيات التقدم التقني النووي للاستخدام السلمي، ولأغراض النهوض بمقتضيات التنمية للعديد من البلدان.

السيد الرئيس،

إن حكومة المملكة العربية السعودية تؤمن بأن بقاء المشهد الحالي على نحو ما هو عليه من شأنه أن يجعل الأوضاع أكثر دراماتيكية، ذلك لأن انعدام إحراز تقدم ملموس في تطبيق قرار جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، قد يدفع باتجاه الانزلاق في أتون سباق تسلح نووي، وهو ما لا ينبغي



السماح بحدوثه، ليس من خلال تبني إجراءات وتدابير إدارية ذات طبيعة احترازية وحسب، ولكن من خلال القيام باتخاذ خطوات جريئة ذات مضامين إستراتيجية تزيل الاحتقان في المنطقة، وذلك من خلال انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) وتفكيك وتدمير أي أسلحة نووية تم إنتاجها خارج نطاق المعاهدة، وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. حيث إن استمرار إسرائيل خارج المعاهدة، ورفضها إخضاع منشآتها للرقابة الدولية يمثل عائقاً في سبيل تحقيق هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

إن حكومة المملكة العربية السعودية في الوقت الذي تكفل فيه حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية للأغراض السلمية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، فإنها تأخذ بجدية تعهدات جمهورية إيران الإسلامية بالاحترام الكامل والدقيق لالتزاماتها بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وتأمل أن يظهر هذا الالتزام بإجراءات عملية، تزيل الشكوك حول برنامجها النووي، وتسهم في حل الأزمة بين إيران والمجتمع الدولي بالطرق السلمية.



السيد الرئيس،

إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في العالم. وهي ترحب بالجهود المستمرة في هذا الإطار. فهي طرف في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فقد قامت المملكة بتقديم تقريرها الرسمي إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٥٤٠ الخاص بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعدم وصولها لأيد غير مسنولة، وتعزيزاً لذلك القرار، فقد عُقدت بالمملكة في شهر ديسمبر ٢٠١٠م ورشة عمل بهدف التأكيد على دور المملكة الرامي إلى الحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل، والتعريف بتلك الجهود على المستوى الوطني. ولا يفوت المملكة هنا أن تنوه وتشيد باتفاقية (New Start) بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لتخفيض ترسانتهما النووية.

السيد الرئيس،

تولي المملكة العربية السعودية موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، أهمية كبرى، فهي من الدول التي ترى أن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يشكل منطلقاً أساساً يمكن البناء عليه. فقد سلط الضوء على مشكلات ضارة باستقرار الدول وتمس الأمن والسلام الاجتماعيين على المستويات الوطنية والإقليمية، الأمر الذي حدا بالمملكة إلى القيام بسلسلة تدابير إدارية احترازية، والسعي إلى تبني سياسات تجاه



تعزيز تدبير بناء الثقة من خلال الدفع بآليات التعاون لمجابهة هذه الأزمة المدمرة
على جميع المستويات.

السيد الرئيس،

في الختام فإن المملكة العربية السعودية تعتقد يقيناً أن الإرادة الدولية قادرة
على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشكلات التي تعترض سبيل التوصل إلى حل
الكثير من القضايا المطروحة أمام اجتماعات اللجنة.

شكراً السيد الرئيس.